

رئيس مصر... الاستبداد والعسكر والشعب المقهور

بقلم عبده جادالله

بين مرسي وشفيق حائر ذلك الشعب المصري الصبور، الشعب الذي ضحى بدماء الشهداء ليتنفس حريّة بعد عقود عاشها تحت نير الاستبداد والاستعباد. التطلعات كبيرة والتركة متقلّة بالمشاكل والهموم، وحكم مصر ليس مزحة ولا بالثشيء السهل. الرئيس القادم – أيا كان- لن تكون مهمته هينة وإنما عليه بذل الكثير لتلبية تطلعات شعب عانى كثيراً من التهميش والفقر والجوع والجهل. الآمال معلقة على الرئيس القادم للوصول بالناس إلى بر الأمان. إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه: كيف ستكون العلاقة بين الرئيس والشعب وما هو المطلوب تحديداً من هذا الرئيس؟ هل نظر الرئيس القادم إلى مصير مبارك وكيف زج به ظلمه إلى غياهب السجن والذل والمهانة بعد أن كان طاووساً مغروراً يظن أن لا يقدر عليه أحد؟

وللإجابة على هذا السؤال سنستعرض أولاً آراء السابقين في تحديد العلاقة بين الحاكم والرعية لتحقيق العدل واستتباب الأمن والتحذير من مغبة الاستبداد والظلم.

دور الحاكم

دور الحاكم هو السهر على الرعية وحسن التقرب منها والحرص على تولية نوي الصلاح والجديّة والإخلاص عليها، والإيثار لها، والعمل برأيها العام، لدرء المفساد، وإقامة العدل، وتنفيذ الأحكام الشرعية بالتّي هي أقوم في اللّين وفي القوّة حسب مقتضى الحال.

وبالتالي يجب على الرعية طاعة الحاكم بشرط أن يكون عادلاً منضبطاً يقود مجتمعا يسوده الخير العام والعدل والإنصاف

يقول ابن المقفع (724-759): خير الزمان ما اجتمع فيه صلاح الراعي والرعية وفيه يقوم الحاكم بأداء الحقوق والدفاع عن الناس والمساواة و العدل وإفاضة الأمن والرعية تعينه وتناصحه وتخالطه. وشر الزمان ما اجتمع فيه فساد الوالي والرعية.

[1]

الحاكم المستبد

يقول الكواكبي (1849-1902) في "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد"

الاستبداد هو (التصرف في الشؤون المشتركة بمقتضى الهوى) هو الأنظمة والأفراد (تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعه) فأدى ذلك إلى وباء سياسي واجتماعي تنعكس آثاره السلبية على الحاكم المستبد والمحكوم المستعبد (بضغط على العقل فيفسده ويلعب بالدين فيفسده ويحارب العلم فيفسده) فلو كان الاستبداد رجلاً لقال: (أنا الشر وأبي الظلم وأمي الإساءة وأخي الغدر وأختي المسكنة وعمي الضرّ وخالي الذل وابني الفقر وبنتي البطالة وعشيرتي الجهالة ووطني

الخراب أما ديني وشرفي وحياتي فالمال المال ... (المال)

(الاستبداد أعظم بلاء لأنه وباء دائم الفتن وجذب مستمر بتعطيل الأعمال وحريق متواصل بالسلب والغصب وسيل جارف لل عمران وخوف يقطع القلوب وظلام يعمي الأبصار وألم لا يفتر وصائل لا يرحم وقصة سوء لا تنتهي)

إن المحيط المتخلف الرزح في أحوال الجهل وأمية الفكر يعتبر مشثلة لكل أشكال الاستبداد الذي يتغذى على الفقر وقلة الوعي السياسي والاجتماعي فترتب على ذلك شراء الذمم والمناصب بالمال وبالتالي يجعل المستبد من هؤلاء (سماسرة لتغريب الأمة باسم خدمة الدين أو حب الوطن أو توسيع الملك أو تحصيل منافع عامة أو مسؤولية الدولة أو الدفاع عن الاستقلال) إن الاستبداد يولد عند الناس تلوث النفس البشرية واعتيادها النفاق واستمراؤها اللامبالاة والخمول وبالتالي يستبيح الناس (الكذب والتحايل والخداع والنفاق والتذلل وإلى مراغمة الحس وإماتة النفس ونبد الجد وترك العمل)[2]

عكس الاستبداد الحرية والعدل

والحرية هي (حق الإنسان في حرية التعبير عن رأيه وإيصاله إلى الآخرين بالوسائل التي يملكها والمساواة في الحقوق بين أفراد الرعية مساواة لا استثناء منها كما تعني حق المساهمة في الانتخابات العامة والمجالس السياسية حقا يرافق العمر كله)

إن الشعوب الحرة تعيش حريتها وضمنت دساتيرها حقوق المواطنة والحرية السياسية والفكرية والعقدية وغيرها لإنجاز محيط سياسي صحي يضمن حقوق الأفراد والجماعات ويوفر العدالة والحرية والمساواة بينهم وبالتالي تخلصت من أي استغلال سلبي للحرية التي تصادر حريات الآخرين الفردية والسياسية في المجتمع نفسه.

إن المجتمعات الغربية تدرك جيدا معنى الحرية السياسية والعدالة بينما انتشرت في مجتمعاتنا جميع أشكال الاستبداد التي تولد منها الخوف والريبة والرياء والنفاق والغدر مما مكن لأوضاع شتى سياسية واجتماعية مدمرة تفقد الإنسان حسه بالحياة نفسها كما تصادر أخلاقه ومبادئه ورأيه الديني والعلمي.

إن الحاكم الطاغية (المستبد إنسان مستعد بالطبع للشر ... يود أن تكون رعيته كالغنم درا وطاعة وكالكلاب تذلا وتملقا)

مهام الحاكم واختيار الشعب

أكد العديد من العلماء السابقين على أهمية وجود الحاكم لتنظيم حياة المجتمع وتحقيق السعادة لأفراده[3] ومن هؤلاء الماوردي[4] (974-1058) الذي يعد أحد أبرز أعلام الفكر السياسي الإسلامي على مر العصور وقدم أفكارا عظيمة فيما يختص بشتى جوانب الحياة السياسية كأصل المجتمع والطبع السياسي للإنسان وطبيعة السلطة السياسية ودورها كأداة لتحقيق الاستقرار السياسي في ربوع المجتمع.

أكد الماوردي [5] على ضرورة وجود السلطة السياسية باعتبارها السبيل الوحيد إلى خير المجتمع وانسجامه واستقراره لأن الأصل في بني البشر اختلاف الأهواء وتعارض المصالح والميل للتصارع للاستئثار بالمنافع الدنيوية على حساب الآخرين كما أن لدى الإنسان الرغبة الدائمة لقهرك خصومه وأعدائه وإذلالهم. المجتمع بلا سلطة أرض خصبة للصراع والبلغض والشحناء وميدان فسيح للفوضى والاضطراب. أما السلطة والحاكم سيعمل على ردع كل من تسول له نفسه العبث باستقرار المجتمع [6]

وأشار الماوردي إلى أن أحد أهم المهام المنوط بها الحاكم أو الوزير هي الدفاع عن الرعية من خوف واختلال من نتائج الإهمال، وكلاهما من سوء السيرة وفساد السياسة لترددتهما بين تفريط وإفراط، وخروجهما عن العدل إلى تقصير أو إسراف، وهم قوام الملك المستمد وذخيرة المستعد إن أهملوا فسدوا وأفسدوا وإن حيف عليهم هلكوا وأهلكوا، فلن يستقيم ملك فسدت فيه أحوال الرعايا، لأنه منهم بمنزلة الرأس من الجسد لا ينهض إلا بقوته ولا يستقل إلا بمعاونته وعلى الوزير لهم ثلاثة حقوق: أحدهما أن يعينهم على صلاح معاشهم وفور مكاسبهم لتتوفر بهم مواردهم وتعمر بهم بلادهم ثم تكون كالأب الرؤوف وتكف عنهم الأذى.

وأفرد الماوردي ستة عوامل رئيسية من شأنها تحقيق الاستقرار للحياة الاجتماعية: دين متبع وسلطان قاهر وعدل شامل وخصب دائم وأمل فسيح [7]

ويرى أن للشعب الدور الأهم في اختيار الحاكم ومسؤوليته عن هذا الاختيار (الأمة هي الأصل في عقد الإمامة) وبحق للشعب إقالة الحاكم في حالة إخلاله بشروط العقد وتجريده من أي سلطة للتأله والتعالي على الشعب فالحاكم إنسان عادي. كما يرى أن للشعب الحق في اختيار الحكام ومناقشتهم في أمور الحكم وعزلهم إذا قصرُوا في أداء واجباتهم أو حادوا عن طريق الخير أو أخلوا في أداء واجباتهم وخدمتهم الصالح العام.

سبق الماوردي فلاسفة أوروبا (جون لوك – دافيد هيوم – جان جاك روسو) فيما يخص نظرية العقد الاجتماعي والعلاقة بين الحاكم والرعية على أساس أنها عقد متبادل قائم على الرضا والاختيار وبالتالي يتحول هذا العقد إلى مصدر يستمد منه الحاكم سلطته.

أمن الماوردي بمبادئ العدالة الاجتماعية والإخاء والتعاون ودعوته الصريحة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لسائر أفراد المجتمع. كما أنه حذر الحاكم من الغرور قائلاً أن أقدار الملوك بما حققوه من إنجازات وليس الكبر على والتعالي على الناس [8] محذراً إياه من الركون إلى المنافقين والمتملقين لأنه بذلك سيخسر المخلصين من ناصحيه.

اشتراط الماوردي في الحاكم الجمع بين الجانب الأخلاقي والسياسي بينما اهتم الفيلسوف الإيطالي ميكافيللي (1469-1527) في كتابه "الأمير" على الجانب السياسي للحاكم ورأى أنه لا بد أن يكون طاغية مستبدا لا يقيم وزناً لرأي الشعب أو ممثليه معتمداً على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة [9] كما أنه يؤكد أن الحاكم أن يكون طيباً مع رعيته حسب ما تقتضي مصلحته السياسية ونصح الحاكم ألا يعجب كثيراً في سياسته لرعاياه بالقضايا الأخلاقية حال العدل والظلم والخير والشر والحق والباطل إذ أن الغاية للأمير أن يمكن لسلطانه ويعظم قوته بكافة الوسائل الممكنة بغض النظر عن أخلاقيتها. نصح ميكافيللي أيضاً الحاكم أن يكون باطشاً كالأسد وأن يكون منافقاً مدهاناً وماكراً كالثعلب. [10]

اعتاد المرشحون في الانتخابات – سواء البرلمانية أو الرئاسية- على الإسراف في الوعود والتأكيد على تحقيق جميع مطالب الناخبين إلا أنه سرعان ما تتحطم هذه الوعود على صخرة الواقع الأليم ويبدأ الحاكم أو النائب في التنصل من وعده معتبراً مطالب الناخبين ترفاً أو تدللاً مبالغاً فيه حيث أنهم لا يدركون حجم الأعباء الملقاة على عاتقه. تكمن المشكلة في عدم فهم العلاقة بين الحاكم والمحكومين وواجبات كل منهما تجاه الآخر. وأوضح سالم القلموني في كتابه “سيكولوجية السلطة” [11] ماهية العلاقة بين الحاكم والرعية خاصة بعد قيام ثورات كتلك التي قامت في مصر فقال:

ترتبط مؤسسات الدولة وأجهزتها بأشخاص غالباً ما يأتون إلى السلطة بشكل غير ديمقراطي أو فجائي بعد انقلابات أو ثورات بحيث تتبدل السلطة ويتغير وجهها ويظهر مسؤولون جدد يقودون المؤسسات والأجهزة والإدارات العليا في المجتمع وهم غالباً ما يختارون من قبل السلطة لاعتبارات ذاتية تخدم السلطة كالولاء والإخلاص دونما مراعاة للكفاءة و الموضوعية. وبالتالي يتحول المجتمع حسب ما يحمله هؤلاء من أفكار ومفاهيم وتصورات وبحسب ما يعتقونه من مبادئ وأحكام وقيم سياسية واقتصادية وثقافية ، تشكل نمطاً للنظام ونوعاً للسلطة يرتبط بأشخاص ارتباطاً وثيقاً متلازماً، حتى أنه يصعب التمييز والتفريق بين أي منهما (النظام-الأشخاص) حيث يسود الرأي الواحد والفكرة الواحدة والقرار الواحد والكيفية الواحدة والموقف الواحد لتتوارى – خلف ذلك – الاستبداد بالرأي والكيفية والقرار – الخبرة و المشورة والتعدد والاختيار لينقلب الأمر بعد ذلك إلى اغتيال للرأي الآخر ومصادرة لحرية التعبير عنه.

كلما زاد حجم الوعي واتسع نطاق المعرفة كان ذلك مدعاة لعقلانية أكثر نضجا وأكثر حكمة وأغزر علماً. الجماهير من ناحية أخرى طيبة تثق في قادتها بسرعة، فتصدقهم بسرعة وتبلي حاجاتهم بسرعة .. تدافع عنهم .. تضحي من أجلهم.. تفرح للفائهم.. تعني لهم .. تقيم لهم مهرجانات الخطابة والتمجيد..

ومن هنا – بسبب غياب الحقيقة – تقاد الجماهير ضد مصالحها، بل تقود الجماهير نفسها ضد مصالحها أحياناً، فيسبب غياب الحقيقة و عدم المعرفة، وبفعل قوة الدعاية وجاذبيتها تخرج الجماهير في مسيرات التأييد للسلطة ومسيرات الاستنكار ضد الرأي الآخر المخالف للسلطة .. وبسبب قوة الدعاية وجاذبيتها تغتصب السلطة الاستفتاءات على القوانين وعلى مناصب السلطة بل على قمة السلطة ذاتها.

ومن هنا يُولد الطغيان .. طغيان السلطة التي تملك وحدها الحقيقة فتحولها إلى قوة وإلى عسف واستبداد وابتزاز للجماهير. لأن السلطة تريد وأن تظهر قوتها في المجتمع وأن يحسب لها الناس ألف حساب ولذلك فهي تكثر من استعراضات القوة .. قوة الجيش قوة الشرطة قوة الأمن المركزي قوة الأجهزة الأيدولوجية قوة الدعاية التي تصل أحياناً إلى حد التضليل .. الدجل .. الزيف لتخلو الساحة من أي قوة أخرى ومن أي رأي آخر من أي نقد ومن أي ممارسة حقيقية للحرية.

لأن قوة الدعاية واتساع حجم الزيف الذي قد تمارسه السلطة يجلبان الحقيقة .. حقيقة السلطة.. إلى حد يصل إلى درجة يبرر فيها المواطن نفسه تصرفات وممارسات السلطة حتى انحرافات وأخطائها ويجد لها العذر فيما تفعله وتقوم به بل يظن في أحيان كثيرة – حيال تصرف السلطة – أن في الأمر سياسة (حكمة وتدبيراً) لا يدرىها هو، لأنه لا يرى من السلطة إلا

ظاهرها- ولا يسمع من السياسة إلا ما يعلن عنها .. فالمواطن الذي يدري لا يجد من يسمعه ولا من يصدقه بسبب قوة الدعاية ولا يجد ما يفعله في ظل الوهم الكبير الذي تنتشئه الدعاية ويغطيئه الزيف بستار كثيف.

الجموع تتدخل وتعضب وتثور وتفرض أحكاما وتحدد مواقف وتسقط أنظمة وحكومات متعسفة جائرة وتجر الطغاة في الشوارع وتضحى من أجل ذلك ويسقط الشهداء لكن ذلك لا يعني أنها تحكم بل ما إن تهدأ الأمور وتتحقق الأمانى حتى ينصرف الناس إلى شؤونهم تاركين السياسة والسلطة والحكم لمن يتقون فيهم ويطمنون لهم. حتى يحدث غير ذلك فتعود الكرة من جديد وهكذا.

العسكر ورأس البلاء

اهتم ابن العنابي (1775-1851) وهو أحد أبرز العلماء الجزائريين الذين عاصروا الثورة الفرنسية وعاش آثارها على الدول الإسلامية، اهتم بالعلاقة بين فساد العسكر والصراع على السلطة في الدول الإسلامية عموما وفي الجزائر خصوصا حيث رصد العلاقة بين الديوان والانكشارية وبين الأتراك والكرادلة وبين القبائل والسلطة المركزية وبين القبائل فيما بينها ولعبة تجاوزات الانكشارية العسكرية وجور السياسة الضريبية وكيف لعبت العسكر دورا كبيرا في الاضطرابات فكانت نتائج هذا الفساد وخيمة على البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا [12] ففي كتابه (السعي المحمود في نظام الجنود) اعتبر ابن العنابي أن رأس الفساد في الدول العربية هو جيوشها وبالتالي دعا إلى تطهيرها وإعادتها إلى مهامها الرئيسية وهي حماية الأوطان والحيلولة بينها وبين تلوين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي حاول في كتابه توضيح النهج الأفضل لإعداد جيش نظامي مهني على كفاءة عالية بعيدا عن الجشع والطمع وبؤر التآمر في دهاليز السلطة.

خلاصة

على الحاكم أن يدرك تماماً أنه تولى منصبه لخدمة الناس وتسيير أمورهم ونشر العدل بينهم. وعلى العسكر أن يدركوا أن مهمتهم الحقيقية الدفاع عن حدود الوطن وأن إدارة البلاد ليست إحدى مهامهم. على الرعية أن تنتظر إلى الحاكم كفرد عادي من بينهم وليس إليها أو ذلك "القائد الضرورة" الذي لا غنى للبلاد عنه وأنهم اختاروه لتحقيق مطالبهم، فإذا حاد عن هدفه خلعه وانتخبوا غيره. رئيس مصر القادم، انتبه، فسيارة مصر - إن شاء الله - لن ترجع إلى الخلف أبداً.

[1] الرؤية الفكرية في الحاكم والرعية لدى ابن المقفع وابن العنابي والكواكبي، عمر بن قينة

[2] طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، عبدالرحمن الكواكبي

[3] الفكر السياسي عند الماوردي، صلاح الدين بسيوني رسلان، دار الثقافة، 1983

[4] الماوردي.. رائد الفكر السياسي الإسلامي، أحمد وهبان، دار الجامعة، 2000

[5] الماوردي.. رائد الفكر السياسي الإسلامي، أحمد وهبان، دار الجامعة، 2000

[6] الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي، مكتبة مصطفى الحلبي، القاهرة

[7] أدب الدنيا والدين للماوردي ، ص: 111

[8] تسهيل النظر وتعجيل الظفر للماردي، ص: 8

[9] الدولة بين رأي بن خلدون ورأي ميكافيللي ، حسن الأشموني، ص: 7

[10] تاريخ الفكر السياسي: من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، جان جاك شوفالبييه، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، 1985

[11] سيكولوجية السلطة، سالم القلموني، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999

[12] يهود الجزائر، هؤلاء المجهولون، فوزي سعد الله، ص: 107، دار الأمة، الجزائر، 1996.